



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ  
الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية  
- دراسة ميدانية -

تحت إشراف الدكتور:

محمد الهادي ضيف الله

من إعداد الطالب:

عبد الوهاب نصرات

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

عمر عطا الله

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر "ب" بجامعة الوادي

محمد الهادي ضيف الله

ممتحنا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

بشير زيبيدي

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ:

" وَقُلْ اَعْمَلُوا فِی سَبِیْلِ اللّٰهِ عَمَلِكُمْ وَرِسَالَاتِ اللّٰهِ الْمُرْسَلَاتِ "

سورة التوبة الآية: 105

الإهداء

## الإهداء

أخي لن تنال العلم إلا بسة سأنبيك عن تفاصيلها بيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهم من طاعته، أمي الغالية نورة،

وأبي الحبيب محمد الصالح أطال الله في عمرهما.

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما إلى كل الإخوة والأخوات، إلى كل

الأحباب والأصدقاء في الدراسة وخارج الدراسة، وإلى كل من درست على

أيديهم.

الشكر

## شكر وعرهان

من باب العرفان بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والاحترام لكل من ساهم بقليل أو بكثير في انجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر:

الدكتور المؤطر محمد الهادي ضيف الله الذي رافقني في انجاز هذه المذكرة، والذي لم يدخر جهداً لمساعدتي في انجاز هذا العمل، وعلى الجهود الذي بذله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل الطاقم الإداري بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خاصة موظفي المكتبة على مساعداتهم المقدمة لي.

## الملخص:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المالي والإداري والمحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، لذلك أصبحت حوكمة المؤسسات الترياق المضاد للفساد المالي والإداري، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصدقية على المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وإتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، الإفصاح المحاسبي، الشفافية، جودة التقارير المالية.

## Résumé:

Une attention croissante au cours des dernières années, le concept de gouvernance d'entreprise sur l'impact des crises financières fréquentes qui ont conduit à la faillite de nombreuses entreprises. En raison de la propagation de la corruption financière et administrative et le reflux de la comptabilité à la non-application des principes de comptabilité et de l'absence de divulgation et de transparence et ne montrent pas les données réelles et les informations qui reflètent les conditions financières des unités économiques entraînant la perte de confiance dans l'information comptable dans les rapports financiers Par conséquent, la gouvernance d'entreprise est devenue une corruption financière et administrative antidote, elle est considérée comme un outil efficace pour assurer l'objectivité des rapports financiers, et ce à travers un engagement à l'application du principe de la divulgation et de la transparence.

Cette étude était de faire la lumière sur la relation entre le principe de la divulgation et de la transparence dans la réalisation de la qualité de l'information financière de la gouvernance d'entreprise, en raison du rôle qu'ils jouent dans la transparence et la crédibilité de l'information comptable dans les rapports financiers et mis à la disposition de tous les partis bénéficiaire.

mots clés: gouvernance d'entreprise, divulgation de la comptabilité, transparence, La qualité des rapports financiers

# فهرس المحتويات

# 1 - فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال البيانية
أ	المقدمة
	<b>الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية</b>
2	تمهيد الفصل
3	<b>المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات</b>
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة لحوكمة المؤسسات
8	المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات ومحدداتها
14	المطلب الثالث: آليات حوكمة المؤسسات
17	<b>المبحث الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية</b>
17	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية
22	المطلب الثاني: مبدأ الشفافية في التقارير المالية
25	المطلب الثالث: العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية
27	<b>المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات</b>
27	المطلب الأول: العلاقة المتداخلة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
30	المطلب الثاني: أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
33	المطلب الثالث: جودة التقارير المالية وأثرها على كفاءة الأسواق المالية
36	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية</b>
38	تمهيد الفصل
39	<b>المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية</b>
39	المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة
40	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة
45	المطلب الثالث: طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة.
52	<b>المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها</b>
52	المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي ( اختبار كوسموروف - سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة
59	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط
63	خلاصة الفصل
65	الخاتمة

70	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

## 2 - فهرس الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
40	العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان	2-1
40	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	2-2
41	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	2-3
42	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	2-4
43	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	2-5
44	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	2-6
44	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع	2-7
46	درجات مقياس ليكرت الخماسي	2-8
46	معايير تحديد الاتجاه	2-9
47	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	2-10
48	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير	2-11
49	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	2-12
50	معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	2-13
51	ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية	2-14
52	اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور	2-15
53	تحليل فقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	2-16
55	تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	2-17
57	تحليل فقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	2-18
58	تحليل محاور الدراسة	2-19
59	معامل الارتباط بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية	2-20
60	معامل الارتباط بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية	2-21
60	معامل الارتباط بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية	2-22
61	معامل الارتباط بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية	2-23
61	معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية	2-24
62	معامل الارتباط بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية	2-25

### 3 - فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خصائص حوكمة المؤسسات	7
1-2	مبادئ حوكمة المؤسسات	12
2-3	توزيع العينة حسب الجنس	41
2-4	توزيع أفراد العينة حسب العمر	41
2-5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	42
2-6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	43
2-7	توزيع أفراد عينة حسب الخبرة المهنية	44
2-8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع	44

## 2 - فهرس الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
40	العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان	1
40	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	2
41	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	3
42	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	4
43	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	5
44	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	6
44	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع	7
46	درجات مقياس ليكرت الخماسي	8
46	معايير تحديد الاتجاه	9
47	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	10
48	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير	11
49	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	12
50	معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	13
50	ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية	14
52	اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور	15
53	تحليل فقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	16
54	تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	17
56	تحليل فقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	18
57	تحليل محاور الدراسة	19
58	معامل الارتباط بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية	20
59	معامل الارتباط بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية	21
59	معامل الارتباط بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية	22
60	معامل الارتباط بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية	23
60	معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية	24
61	معامل الارتباط بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية	25

### III- فهرس الأشكال البيانية:

الصفحة	العنوان	الرقم
7	خصائص حوكمة المؤسسات	1-1
12	مبادئ حوكمة المؤسسات	1-2
41	توزيع العينة حسب الجنس	2-3
41	توزيع أفراد العينة حسب العمر	2-4
42	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	2-5
43	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	2-6
44	توزيع أفراد عينة حسب الخبرة المهنية	2-7
44	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع	2-8

# المقدمة

## 1- تمهيد:

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات، من هنا برز مفهوم حوكمة المؤسسات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان المراجعة العينة في مجلس الإدارة أولا والمساهمين وأصحاب المصالح ومراقبي الحسابات مع الشركات ثانيا.

ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي والشفافية من قبل الجهات ذات المصلحة لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية سوق الأوراق المالية، من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات التي تحتويها التقارير المالية المفصح عنها من قبل الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، المر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

## 2- المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة والتي ارتأينا صياغتها في التساؤل التالي:

✓ ما هو أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية؟

## 3- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية بشيء من الدقة والموضوعية، استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو مفهوم حوكمة المؤسسات، والإفصاح المحاسبي؟

✓ هل تتأثر جودة التقارير المالية بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات؟

✓ هل يوجد علاقة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؟

✓ ما هو أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الأسواق المالية؟

#### 4- فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي على النحو التالي:

✓ الحوكمة هي مجموعة من الآليات والإجراءات التي تضمن الانضباط والشفافية والتي من خلالها تتحقق

جودة التقارير المالية، كما أن الإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات غير مضللة وفق مبادئ متعارف عليها؛

✓ تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعمل على إتاحة المعلومات الملائمة لمختلف الأطراف، عن طرق إضفاء

الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية؛

✓ من الضروري معرفة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبية وجودة التقارير المالية، لمعرفة الأثر

المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة؛

✓ تستند كفاءة الأسواق المالية على مدى توافر الجودة في التقارير المالية.

5- مبررات اختيار الموضوع: لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع وليد الصدفة، ولكن كان نتيجة لعدة اعتبارات،

منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

أ- الأسباب الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

✓ ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين كل من حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير

المالية، وخاصة في كليتنا؛

✓ لفت انتباه مسيري المؤسسات عن كيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية،

لتحقيق الجودة في هذه التقارير، وبالتالي الحفاظ على استمرارية المؤسسة.

ب- الأسباب الذاتية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

✓ الميل الشخصي لهذا الموضوع لما له من فائدة في مشواري الدراسي؛

✓ الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع التي تمس الجانب الأخلاقي للمؤسسة (الإداري،

المالي، المحاسبي)؛

✓ يعتبر هذا الموضوع أحد أهم المواضيع الحديثة التي يتم دراستها.

## 6- أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه قواعد حوكمة المؤسسات والعلاقة مع الإفصاح المحاسبي في تحقيق الجودة في التقارير المالية، وذلك من خلال:

- ✓ التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- ✓ إبراز دور الإفصاح المحاسبي في التقليل من التضليل في التقارير المالية؛
- ✓ إبراز دور حوكمة المؤسسات في إعداد التقارير المالية بالجودة والنزاهة الكاملة؛
- ✓ التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- ✓ تحديد قواعد وخصائص حوكمة المؤسسات للتعرف على انعكاساتها وأثرها في الأسواق المالية.

لهذا الموضوع أيضا أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- ✓ تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي،
- ✓ الأزمات المالية والفساد المالي والإداري وما تبعه من حديث حول مدى جودة التقارير المالية؛
- ✓ دراسة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية المتمثلة في التقارير المالية.

## 7- الدراسات سابقة:

من المؤكد أن هناك العديد من الدراسات والبحوث والمقالات والنشرات التي تناولت موضوع حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي والتقارير المالية التي تتعلق بنشاطات الوحدات الاقتصادية، وهذه البحوث والدراسات لا تقتصر على بلد دون سواه، ومع غزارة الدراسات الاقتصادية التي تناولت جوانب من حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي سنحاول ذكر بعض هذه الدراسات وهي كالتالي :

أ- عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، الأردن، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر المترتب من تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركات في قطاع الخدمات من الشركات المساهمة الأردنية، ومقارنة إفصاحات شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع ما ورد من متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لتحديد مدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات مدى تطبيق ولمعرفة أثر التطبيق فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل لـ 153 شركة مساهمة في الأردن، ومن خلال بيانات تطبيق قواعد الحوكمة واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى بعض النتائج وهي كالتالي:

✓ مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح قد احتلت المرتبة الأولى بين مجموعات قواعد حوكمة شركات الخدمات الأردنية.

✓ نسبة 85% من شركات الخدمات المساهمة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

ب- نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011.

تم التطرق في هذه الدراسة إلى الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث تم التطرق فيها للتجربة الجزائرية في محاولة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

✓ أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية؛

✓ أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقيق؛

✓ تطبيق معايير المحاسبة الدولية كان نتيجة تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي .

ج- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والتعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزامات بتطبيقها ودراسة مدى ملائمة القوانين والأنظمة التي تنظم عمل

سوق فلسطين للأوراق المالية، ومعرفة مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ تلك القوانين والأنشطة وفقاً لمتطلبات الحوكمة.

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، يتضح لنا أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحوكمة في إطار الشركات المساهمة والإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، ما عدى دراسة ماجد إسماعيل أبو حمم التي تناولت في طياتها العلاقة بين المتغيرات التي هي محل دراستنا.

لذلك تميزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة بأنها شملت عدة جوانب مهمة تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات في الأسواق المالية بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، والأثر المترتب عليها من خلال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

#### 8- الإطار الزمني والمكاني:

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، لذلك فإن إجراء هذه الدراسة تمت ابتداءً من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2014/2015، وتقتصر هذه الدراسة على عينة من أساتذة أكاديميين ومحاسبين ومسيري مؤسسات.

#### 9- المنهج والأدوات المستخدمة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة ووصولاً لبيان العلاقة بين حوكمة المؤسسات مع مبدأ الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وأثرها ذلك على الأسواق المالية، ومعالجة للبحث فإنه سيتم الاعتماد على العلمية التالية:

✓ **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة؛

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار وفروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

**10- صعوبات البحث :**

واجهتنا خلال فترة إنجاز البحث صعوبات نذكر منها :

- ✓ نقص المراجع خاصة الكتب، التي تربط الإفصاح المحاسبي بجودة التقارير المالية؛
- ✓ صعوبة الربط بين كل من العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيقها لجودة التقارير المالية؛
- ✓ التأخر في تسليم العناوين للطلبة.

**11- محتوى البحث :**

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة منا، جاء البحث متضمنا فصلين وهما كالتالي:

**الفصل الأول : حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية**

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للإطار النظري لحوكمة المؤسسات، بما فيها من مفاهيم أساسية لحوكمة المؤسسات متعلقة بالنشأة والتعريف والخصائص، كما تم إبراز المبادئ التي تركز عليها حوكمة المؤسسات ومحدداتها آلياتها، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، حيث تطرقنا فيه إلى التعرف على الإفصاح وأنواعه ومتطلباته، والتعرف على الشفافية وشروطها ومبادئها، والعلاقة بين كل من الإفصاح والشفافية، وفي المبحث الثالث والأخير فقد تم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل تطبيق قواعد الحوكمة، حيث ألقينا الضوء على العلاقة المتداخلة لكل من حوكمة المؤسسات مع الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والأثر المترتب من تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وفي الأخير تعرضنا إلى أثر الجودة في التقارير المالية وأثرها على كفاءة الأسواق المالية.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يضم هذا الفصل مبحثين، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، والتي مكنتنا من إنجاز هذه الدراسة الميدانية، ووضحنا من خلالها إطار هذه الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها، أما المبحث الثاني فقد قمنا بإجراء معالجة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها من خلال الأدوات الإحصائية.

الفصل الأول: حوكمة المؤسسات

وعلاقتها بمبدأ الإفصاح

والشفافية في تحقيق جودة

التقارير المالية

تمهيد:

إن مما حصل من أزمات وفساد وفضائح مالية في المؤسسات الاقتصادية عامة يثير جدلاً كبيراً ويلغي مصداقية القوائم المالية، والتي تتعلق بنوعية وجود المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، حيث كان من الواجب البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال بروز مفهوم حوكمة المؤسسات، والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات القائمة وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق المعينة في مجلس الإدارة أولاً، والمساهمين وأصحاب المصالح ومراقبي الحسابات مع الشركات ثانياً. وفي ظل وجود الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للشركات، يصبح المستثمرون قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وهذا يبرر الحاجة إلى ضرورة توافر إجراءات الإدارة الرشيدة التي تضمن إلى حد معقول وجود شفافية وإفصاح في التقارير المالية، وتسهم في تحسين أداء الشركات بشكل عام.

ولالإمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات؛

المبحث الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

## المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة المؤسسات، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم.

وستتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة لحوكمة المؤسسات؛

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات ومحدداتها؛

المطلب الثالث: آليات حوكمة المؤسسات.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة لحوكمة المؤسسات

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة المؤسسات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، وذلك بسبب انتشار الفساد المالي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية.

### الفرع الأول: نشأة مفهوم حوكمة المؤسسات

تطورت حوكمة المؤسسات ومرت بالعديد من المراحل التي أثرت عليها، وكانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات سميث سنة 1776م التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم حيث قال فيه: " انه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، وذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم وليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات وفي مراجعة الحسابات والفساد المالي والإداري والمحاسبي، بتواطؤ من مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية، لإخفاء انحرافاتهما بالتلاعب والفساد في الحسابات"<sup>1</sup>.

وإذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمة المؤسسات نجد أنه في عام 1932 كانا كل من *Mean* و *Berle* من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة حيث تأتي آليات حوكمة المؤسسات لسد الفجوة التي يمكن أن

<sup>1</sup> - عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، الجامعة الهاشمية الزرقاء، الأردن، 2013، ص: 22.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل<sup>1</sup>.

وفي عام 1976 قام كل من "Jensen and Meckling" بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول، وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها، والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ<sup>2</sup>.

من هنا يمكننا القول بأن الحاجة للحوكمة المؤسسية تنبع من الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة العامة، فالمستثمرون يسعون إلى استثمار رؤوس أموالهم في مؤسسات مدرة للربح لكي يتمتعوا بأرباحهم فيما بعد، ولكن كثيرا منهم لا يجدون الوقت ولا يمتلكون الخبرة اللازمة لتشغيل شركة، وضمان الحصول على عائد الاستثمار، ونتيجة ذلك يوظف المستثمرون موظفين من ذوي الخبرة في الإدارة لتستمر أعمال الشركة اليومية مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة ربحها وتحسين أدائها على المدى الطويل.

### الفرع الثاني: تعريف حوكمة المؤسسات

سنحاول في هذا الفرع استعراض بعض التعاريف لمفهوم حوكمة المؤسسات:

**التعريف الأول:** في عام 1999م عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة على أنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة والحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الغني دادن، جعدي شرفية، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد2، جوان 2012، ص: 167.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى إسماعيل، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 13.

<sup>3</sup> - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثامن حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 20/19 نوفمبر 2013، ص: 6.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

**التعريف الثاني:** "هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل حملة (السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى"<sup>1</sup>.

**التعريف الثالث:** عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) حوكمة المؤسسات "هي تلك العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة مخاطر الشركة والتأكد على ضوابط الرقابة الداخلية لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة"<sup>2</sup>.

**التعريف الرابع:** هي مجموع الآليات التنظيمية التي من شأنها الحد والتأثير على قرارات المسيرين، والتحكم في توجهاتهم وتبين مجال صلاحياتهم<sup>3</sup>.

**التعريف الخامس:** هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات، التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل<sup>4</sup>.

**التعريف السادس:** هي حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفؤة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز مثل: العقود والتشريعات وتصاميم الهياكل التنظيمية<sup>5</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن حوكمة المؤسسات هي عبارة عن نظام يضبط أعمال الشركة، حيث يقوم بوصف وتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.

1 - محمد مصطفى إسماعيل، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 15.

2 - يحي سعيدي، خضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012، ص: 184.

3- Gérard CHARREUX , Le gouvernement des entreprises, Paris: Economica, 1997, P 1.

4 - عبد الوهاب نصر علي، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 17.

5 - محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد

1، جامعة الزقازيق بنها، مصر، 2005، ص: 7.

### الفرع الثالث: خصائص حوكمة المؤسسات

من الضروري لتفعيل حوكمة المؤسسات أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص، التي تمثل سمات لحوكمة المؤسسات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعدد، حيث تتصف حوكمة المؤسسات بعدة خصائص نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً- الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال:

✓ بيانات واضحة للجمهور؛

✓ وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم؛

✓ الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح؛

✓ التقدير السليم لحقوق الملكية.

**ثانياً- الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات، كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:

✓ الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة؛

✓ نشر التقرير السنوي في موعده؛

✓ الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها؛

✓ الإفصاح العادل عن النتائج الختامية؛

✓ تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

✓ تحديث المعلومات على شبكة الانترنت.

**ثالثاً- المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما، وتشمل المساءلة جانبين هما التقييم ثم الثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:

✓ ممارسة العمل بعناية ومسؤولية، والترفع عن المصالح الشخصية؛

✓ التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم؛

✓ التحقيق الفوري في حال الإساءة للإدارة العليا؛

✓ وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب- التطبيقات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 23.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

رابعاً- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة، تتحقق إذا كانت هناك:

✓ لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله؛

✓ لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية؛

✓ الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة؛

✓ عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.

خامساً- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة، تتحقق العدالة عن

طريق:

✓ المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة؛

✓ المعاملة العادلة لكافة الموظفين؛

✓ حماية حقوق المساهمين.

✓ وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا؛

✓ وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛

✓ وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل؛

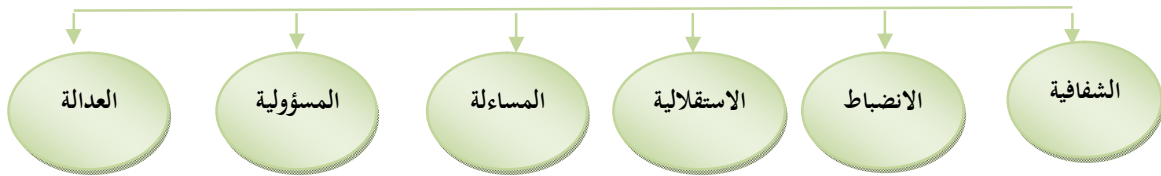
✓ وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

سادساً- **الاستقلالية:** يقصد بها ضمان عدم وجود تأثيرات على الإدارة أو الجهات الرقابية في أداء دورها<sup>1</sup>،

وتتحقق من خلال<sup>2</sup> :

والشكل التالي يوضح خصائص حوكمة المؤسسات:

الشكل رقم(1-1): يوضح خصائص حوكمة المؤسسات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المفاهيم السابقة.

<sup>1</sup> - فلاح صليحة، دو آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف،

جانفي 2014، ص: 54.

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

من خلال الملاحظة في الشكل السابق للحوكمة مجموعة من الخصائص المهمة التي تتركز عليها المؤسسات، لتطوير وتحسين الأداء، مما يؤدي في النهاية إلى تفعيل مشاركة جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع القرارات ومراقبة مستوى الأداء.

في هذا المطلب تناولنا مجموعة من النقاط المهمة لحوكمة المؤسسات، والمتمثلة في نشأة الحوكمة ومفهومها والخصائص التي تتميز بها، حيث اتضح من خلال تناولنا للمطلب الأول أن الشفافية والمساءلة تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحوكمة، وفي المطلب الموالي سوف نتناول المبادئ والمحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة.

### المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات ومحدداتها

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

### الفرع الأول: مبادئ حوكمة المؤسسات

مع التطورات العديدة التي حدثت على الحوكمة في العالم، أصبح من المهم أن تصاغ هذه المبادئ والقواعد المحددة لترشد جميع الأطراف من المستخدمين ولتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل فئة، حيث حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ والقواعد عن حوكمة المؤسسات وهي كالتالي<sup>1</sup>:

### أولاً- المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات

من أجل ضمان إطار فعال لحوكمة المؤسسات يجب أن يكون هناك أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال، يساعد المشاركين كافة في السوق في اتخاذ علاقات تعاقدية، خاصة ويضم إطار الحوكمة عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والتزامات مالية، حيث يتطلب ذلك إشراف الدولة وأحكام الرقابة على سير الأعمال والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنظمات والتحقق من كونها تسير على وفق الضوابط وآليات الحوكمة وبما ينسجم مع المعايير الدولية المحددة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدبرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 18.

<sup>2</sup> - حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 23، جامعة كربلاء، العراق، 2009،

## ثانياً- المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يمكن تقسيم هذا المبدأ إلى عنصرين هما<sup>1</sup>:

### 1- تحديد حقوق المساهمين: وتتمثل فيما يلي:

✓ تأمين تسجيل الملكية؛

✓ نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛

✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة؛

✓ المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛

✓ الحصول على حصص من أرباح الشركة.

### 2- وسائل حماية هذه الحقوق: يجب أن يكون لهيئة سوق الأوراق المالية الحق في إقامة دعاوي قضائية عما

يلحق بالمساهمين من ضرر بسبب تلاعب أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الداخلية.

## ثالثاً- المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي<sup>2</sup>:

✓ توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن

حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم؛

✓ أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم؛

✓ أن يتم التصويت بواسطة المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛

✓ أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل

المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت؛

✓ منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين؛

✓ على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل

بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

<sup>1</sup> - هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، الجامعة المستنصرية،

العراق، 2009، ص: 49.

<sup>2</sup> - علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 38.

#### رابعاً- المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات بحقوق أصحاب المصالح المحددة في القانون، ويتحقق ذلك من خلال<sup>1</sup>:

✓ احترام حقوق أصحاب المصالح؛

✓ إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم؛

✓ العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

✓ توفير المعلومات وفرص النفاذ إليها من قبل أصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛

✓ السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بجمعية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية للأخلاقيات المهنية، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم؛

✓ يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات بهيكل فعال كفؤ للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

#### خامساً- المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بالمؤسسة كالحالة المالية، هيكل المالية... الخ<sup>2</sup>، حيث يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى لثمن الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير<sup>3</sup>.

ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

**1- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات التالية<sup>4</sup>:**

✓ أهداف الشركة؛

<sup>1</sup> - هاشم رمضان الجزائري، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 25، جامعة البصرة، العراق، 2009، ص: 23.

<sup>2</sup> - مجايوي الهام، بوحديد ليبي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 63.

<sup>3</sup> - مسعدواي يوسف، الحوكمة كآلية لإدارة الأزمات المالية العالمية، مداخلة ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول "حداكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 17/18 أبريل 2013، ص: 398.

<sup>4</sup> - عدنان بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 2007، ص: 32-33.

✓ النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛

✓ حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت؛

✓ هياكل وسياسات الحوكمة للشركات.

2- ينبغي إعداد ومراجعة البيانات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

3- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

### سادسا- المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد حوكمة المؤسسات على إستراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث<sup>1</sup>:

✓ أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين؛

✓ على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين؛

✓ على مجلس الإدارة أن يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة؛

✓ وضع إستراتيجية للشركة وسياسة المخاطر والموازنات وخطط العمل؛

✓ متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة؛

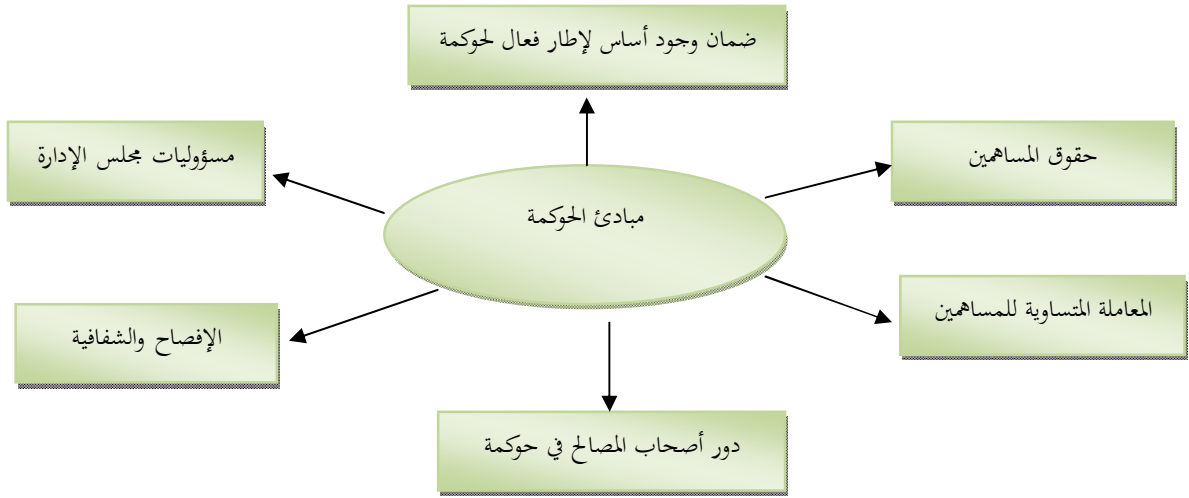
✓ توافر نظام يتصف بالشفافية.

والشكل التالي يوضح مبادئ حوكمة المؤسسات:

<sup>1</sup> - خليل عطا الله واردة، العشماوي محمد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 38-45.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

الشكل رقم (1-2): يوضح مبادئ حوكمة المؤسسات



المصدر : من إعداد الطالب بناء على المفاهيم السابقة.

يبين الشكل السابق مبادئ حوكمة المؤسسات والتي لا بد من توافرها لتحقيق أهداف الشركة، وذلك بإقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي للشركات، وتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي.

### الفرع الثاني: محددات حوكمة المؤسسات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية و الداخلية، ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً- المحددات الخارجية:** تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات، وقد يختلف من دولة لأخرى وهي تتمثل في:

- ✓ القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛
- ✓ وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات، بالشكل الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

<sup>1</sup> - فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص ص: 17-18.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

✓ كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛

✓ دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتمثل المؤسسات الحكومية في جمعيات المحاسبين والمدققين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

**ثانياً- المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المؤسسات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

من خلال المطلب السابق اتضح لنا بأن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية والداخلية، وفي المطلب الموالي سوف نتعرض إلى آليات الحوكمة التي تستخدم في معالجة مشاكل إدارة المؤسسات.

### المطلب الثالث: آليات حوكمة المؤسسات

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات في الطرق والأساليب التي تستخدم في معالجة المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والملاك عموماً، وبين الأغلبية والأقلية من حملة الأسهم، حيث أشارت الدراسات التاريخية للحوكمة إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق حوكمة المؤسسات بالشكل الذي يساعد المؤسسات، خاصة بعد فشل الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، من هنا تم تصنيف آليات للحوكمة وهي كالتالي:

**أولاً- الآليات الداخلية:** تساهم آليات حوكمة المؤسسات الداخلية في فعالية الشركة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية إلى ما يأتي<sup>1</sup>:

**1- مجلس الإدارة:** وهم عبارة عن مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية العمل وفق مصالح المالكين، من خلال الرقابة والسيطرة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى.

ويصنف هؤلاء إلى ثلاث مستويات:

✓ **الداخليين:** ويمثلون المديرين الفاعلين في المستوى الأعلى للشركة ويجري انتخابهم في المجلس لأنهم مصدر المعلومات للعمليات اليومية للشركة؛

✓ **الخارجيين ذوي العلاقة:** والذين لهم علاقة تعاقدية أو غير ذلك مع الشركة ولكنهم لا يشتركون في نشاطاتها اليومية؛

✓ **الخارجيين:** يمثلون أفراد ينتخبون في المجلس لتقديم المشورة للشركة وقد يمثلون مواقع إدارية عالية المستوى في شركات أخرى.

**1-1- مهام مجلس الإدارة:** يمكن تلخيص مهام مجلس الإدارة بما يلي:

✓ توجيه شؤون المنظمة، حماية حقوق حملة الأسهم ومصالحهم من خلال صياغة الإستراتيجية الكلية وتحديد توجهها الإستراتيجي ومجموعة القيم المشتركة؛

✓ تقويم أداء المديرين التنفيذيين بانتظام على أساس الاستراتيجيات والأهداف الموضوعية والمتفق عليها؛

✓ تقسيم المسؤوليات والسلطات بين المديرين في المنظمة، بشكل يضمن توازن القوة والسلطة من جهة، وضمان عدم الإفراط في السلطة لدى فرد أو جهة على حساب الآخرين بشكل يؤدي إلى تضارب آراء المجلس مع المديرين.

<sup>1</sup> - فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة ضمن المنتدى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص ص: 6-7.

**2- المراجعة الداخلية:** تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة الموظفين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

فهو نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، فهو يساعد هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التحقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة<sup>1</sup>.

**3- المكافآت الإدارية:** تعتبر المكافآت الإدارية التي يتم منحها للمدراء أحد أهم آليات حوكمة المؤسسات داخل الشركات، فقد توصل كل من *Core et al* و *Murphy* إلى أن منح المكافآت للمدراء يعمل على تحفيزهم للقيام باتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشركة وتعظم الثروة للمالكين فيها.

**ثانيا- آليات خارجية:** هي تلك الممارسات الرقابية التي يقوم بها أطراف خارجية على الشركة، حيث تعتبر المنافسة الشديدة بين الشركات إحدى الآليات المهمة في حوكمة المؤسسات باعتبارها إطار يقيد نشاط وواجبات الإدارة للقيام بواجباتها بالشكل الصحيح، ففي حالة فشلها في تسيير أمورها الإدارية والمالية فإنها حتما ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس القطاع أو المجال ومن ثم تتعرض للإفلاس وتخرج من السوق<sup>2</sup>.

**1- المراجعة الخارجية:** هو الآخر يلعب دورا مساعدا في تحسين نوعية الكشوفات، هذه اللجان المستقلة تقدم تقارير ذات نوعية عالية ويختار لذلك أفراد مختصين كونهم يساعدون في تحقيق النزاهة والمساءلة وتحسين العمليات فيها، فضلا عن خلق الثقة بين الشركة ومحيطها الخارجي، حيث تركز مهام المراجعين الخارجيين على أنشطة ومجالات التنفيذ المالي والإداري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 282.

<sup>2</sup> - قطاف ليلي، دراسة حول آثار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "حداكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 18/17 أبريل 2013، ص: 602.

<sup>3</sup> - نفس المرجع أعلاه، ص: 603.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

2- التشريع والقوانين: غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم<sup>1</sup>. من خلال المطلب التالي تبين لنا بأن آليات حوكمة المؤسسات لها دور مهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات، والتي أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري، وفي المبحث الموالي سوف يتم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي والشفافية في حوكمة المؤسسات.

<sup>1</sup> - محمد عمر شقلاوق، عبد الحفيظ ميرة، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، اردن، الأردن ، 18/17 أبريل 2013، ص: 118.

## المبحث الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير على قراراتها التي تنشرها الشركات، من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرارات من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانحيار الأسواق المالية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؛

المطلب الثاني: مبدأ الشفافية في التقارير المالية؛

المطلب الثالث: العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية.

### المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تتحقق الغاية من المحاسبة عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية للمهتمين على شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف الأهداف المنشودة، وتتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من جهة وبالمستوى الثقافي ومعرفة هذه الأطراف بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية.

### الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

هناك مجموعة من التعريفات للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

**التعريف الأول:** حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وهو أن "الإفصاح المحاسبي المناسب

وهو أن تفصح التقارير المالية المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش

والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم

المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 370.

<sup>2</sup> - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 578.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

**التعريف الثالث:** هو تقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل صحيح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ويشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين<sup>1</sup>.

**التعريف الرابع:** هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل<sup>2</sup>.

**التعريف الخامس:** إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وان عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، ويمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم<sup>3</sup>.

**التعريف السادس:** هو الإفصاح عن المعلومات الضرورية يجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بان الإفصاح هو احد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي ونعني بذلك تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة.

<sup>1</sup> - نائر صبري، محمود كاظم الغبان، تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 7، العدد 27، 2010، ص: 178.

<sup>2</sup> - عمر محمد مسلم الحواتمه، قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 18.

<sup>3</sup> - محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 344.

<sup>4</sup> - سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 163.

### الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة ، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي كالتالي :

**أولاً- الإفصاح الكامل:** فيما يخص الإفصاح الكامل فهو مصطلح قانوني يستخدم اجتماعياً للتعبير عن الكشف الكامل عن أي شيء غير معروف والذي يخص موضوع أو مواضيع معروفة بشكل كامل<sup>1</sup>، حيث يتضمن الإفصاح الكامل على المعلومات والبيانات التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية وبشكل شامل، أي محاولة الإفصاح عما يمكن الإفصاح عنه لكي لا يفسخ المجال أمام أي غموض أو نقص لدى المستفيدين من هذه المعلومات.

يعول على هذا النوع من الإفصاح المحاسبي لما يحتويه من معلومات شاملة، إلا أن هناك مآخذ عليه تتمثل في كثرة المعلومات والتفاصيل التي قد لا تمم المستفيد في اتخاذ قراره، كما أنها قد تترك المعلومات المهمة التي تحتويه نظراً لحشر بيانات ومعلومات كثيرة لا يستوجب وجودها، أي أن العبرة ليست في كمية المعلومات المفصّل عنها هنا، بل نوعيتها مع التوقيت اللازم لتقديمها، وبالتالي يمكن للمستفيد أو مستخدم تلك البيانات والمعلومات طلب أية معلومات إضافية أخرى قد يستفاد منها من تلك الوحدة الاقتصادية مباشرة<sup>2</sup>.

**ثانياً- الإفصاح الوقائي:** يهدف هذا النوع إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، وترتيباً على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وحتى ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية<sup>3</sup>:

✓ السياسات المحاسبية؛

✓ التغيير في التطبيقات المحاسبية؛

✓ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

✓ التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية.

<sup>1</sup> - إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، ط1، دار عبدا لل نشر والنزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 19.

<sup>2</sup> - جورج توما بيدويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا، مذكرة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص: 26.

<sup>3</sup> - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص: 325-326.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

**ثالثاً- الإفصاح الكافي:** أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة والمتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية<sup>1</sup>.

**رابعاً- الإفصاح العادل:** المقصود بهذا النوع من الإفصاح المحاسبي هنا هو أن تكون المعلومات والبيانات التي تفصح عنها الوحدة الاقتصادية عادلة ومتساوية لكافة المستفيدين منها وتقدم إليهم في عين الوقت بشكل واحد، أي عدم جعل مجموعة تتميز على أخرى في مجال تسلم المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية، التي تتعلق بنشاطات الوحدة الاقتصادية، لما له من علاقة وثيقة بالأخلاقيات المهنية التي يجب أن تسود هذه التعاملات، علماً بأن مسألة أو مفهوم العدالة هو مفهوم غير محدد وثابت وعليه فهو مفهوم نسبي غير محدد وقد يختلف من وقت إلى آخر ومن وحدة اقتصادية إلى أخرى<sup>2</sup>.

**خامساً- الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية<sup>3</sup>.

**سادساً- الإفصاح الإعلامي:** ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، أي إن نطاق الإفصاح وفق هذا النوع لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، جانفي 2008، ص: 250.

<sup>2</sup> - جورج توما بيدواويد، مرجع سبق ذكره، ص: 26-27.

<sup>3</sup> - لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 1، 2007، ص: 7.

<sup>4</sup> - بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، العراق، 2008، ص: 6.

### الفرع الثالث: المتطلبات العامة للإفصاح المحاسبي

وتتمثل في ما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً- السياسات المحاسبية:** تقاس القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية.

**ثانياً- الأطراف والصفقات الهامة:** يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

**ثالثاً- الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة.

**رابعاً- الشكوك حول استمرار المؤسسة:** يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفسل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر معدي القوائم المالية على معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية<sup>2</sup>.

**خامساً- الالتزامات المحتملة:** تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى<sup>3</sup>.

من خلال دراستنا للمطلب الأول نقول بان الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية، وفي المطلب الموالي سوف نتعرض إلى مبدأ الشفافية من خلال مفهوما وشروطها ومبادئها.

<sup>1</sup> - رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 56-57.

<sup>2</sup> - حماد طارق عبد العال، التقارير المالية (أسس الأعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 54.

<sup>3</sup> - نفس المرجع أعلاه، ص 54

### المطلب الثاني: مبدأ الشفافية في التقارير المالية

لتحقيق الشفافية يجب على الشركة أن تفصح بوضوح وبشكل كامل غير مضلل عن المعلومات الخاصة بعملياتها، ويعد تحديد المعلومات ذات الصلة اللازمة للتواصل مع مجموعة أصحاب المصالح، وشكل هذا التواصل من العناصر الضرورية لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الشركة وربط وضعها الحالي بالتوقعات المستقبلية الخاصة بها وبالتالي مواصلة المشاركة البناءة في الشركة.

### الفرع الأول: تعريف الشفافية

للشفافية تعارف عدة نوجز منها ما يلي:

**التعريف الأول:** هي عبارة عن عملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات، كما أن هناك ترابط بين الشفافية والإفصاح حيث يتداخل أو يتربط كل منهم مع الآخر إلى درجة يصعب التمييز بينهما<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** يقصد بالشفافية إعلان الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام المعلومات للجمهور وللمجتمع المالي المتعلقة بتداول الأوراق المالية والخاصة بأوامر البيع والشراء، بهدف توفير التفاعل المطلوب بين عمليتي العرض والطلب لتحديد سعر الورقة المالية، وإعلان المعلومات المتعلقة بالصفقات التي يتم إبرامها من حيث كميات وأسعار الأوراق المالية محل هذه الصفقات، وإتاحة الفرصة لمن يريد منهم الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات عنه<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة، وتؤمن هذه الخاصية توصيل معلومات محاسبية وإفصاحاً مالياً وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة<sup>3</sup>.

**التعريف الرابع:** هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية

<sup>1</sup> - سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول"، جامعة الإسراء، عمان الأردن، 28/ 29 أبريل 2009، ص: 14.

<sup>2</sup> - أحمد شوقي، مضمون الالتزام بالإفصاح والشفافية، موقع الأهرام الاقتصادي، متاح بتاريخ: 2015/03/12 على الساعة: 18:25، متاح على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1152707>

<sup>3</sup> - مها محمود، رمزي يجاوي، الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد1، دمشق، سوريا، 2008، ص: 97.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالحهم أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح<sup>1</sup>.

**التعريف الخامس:** يقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف<sup>2</sup>.

من خلال التعريفات السابقة نقول بأن الشفافية هي عبارة عن توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة.

### الفرع الثاني: شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها<sup>3</sup>:

- 1- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
- 2- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت .
- 3- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة ، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل .
- 4- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

<sup>1</sup> - نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010، ص: 102.

<sup>2</sup> - عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص: 68.

<sup>3</sup> - محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول حول: "متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية"، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007، ص: 22.

### الفرع الثالث: مبادئ الشفافية

إن للشفافية كغيرها من المفاهيم لها مبادئ وأسس تعتمد عليها في ممارسة نشاطها كوسيلة للوصول إلى الهدف وبصورة عامة فان للشفافية أربع مبادئ هي كالتالي<sup>1</sup>:

أولاً- مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات: ويعني ذلك تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمستويات داخل الحكومة والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد.

ثانياً- مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: وذلك من خلال نشر معلومات شاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح.

ثالثاً- مبدأ علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها: ويشمل ذلك نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية.

رابعاً- مبدأ ضمان صحة المعلومات: ويعني ذلك جودة البيانات المالية العامة والحاجة إلى التدقيق المستقبل للمعلومات المالية العامة.

في خلاصة هذا المطلب نقول بأن للشفافية دور مهم في التقارير المالية، حيث تعد من العوامل الأساسية التي تزيد من جودة التقارير المالية سواء على مستوى الشركة في حد ذاتها أو على المستوى الوطني ككل، وفي المطلب الموالي سنتعرف على العلاقة التي تربط بين الإفصاح والشفافية.

<sup>1</sup> - سالم محمد عبود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

### المطلب الثالث: العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية

في كل الأحوال الإفصاح والشفافية مطلب أساسي ضروري لبناء ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق، على أساس إعطاء الفرصة للجميع للحصول على المعلومات الدقيقة وبوقت كاف وبآلية سليمة وواضحة، وفي حدود التنظيمات التي وضعتها هيئة السوق المالية الإلزامية والطوعية على أن تشمل المساءلة والمحاسبة كل من يحاول إخفاء أو إضفاء المعلومات عن مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة للمصلحة العامة وذلك من خلال<sup>1</sup>:

**أولاً-** أن متطلب توفير معلومات تتسم بالشفافية والشفافية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفاتهم يعتبر جوهرياً من أجل وجود سوق منظم وكفاء، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط المسبقة الهامة لغرض تفعيل كفاءة سوق رأس المال.

**ثانياً-** يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات (القرارات والتصرفات القائمة)، قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، أما الإفصاح فهو يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب، وجعلها ظاهرة واضحة، وهناك مصطلح رئيسي مرتبط بالشفافية والإفصاح هو المساءلة المحاسبية والذي يشير إلى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها السلطات إلى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم وقبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم وتنتائج المترتبة عليها.

**ثالثاً-** يعتبر مفهوم الشفافية مفهوم أساسي وضروري لتطبيق مفهوم المساءلة المحاسبية، والتي يتعين تحملها عن طريق المجموعات الرئيسية للمشاركين بالسوق والمقرضين والمقترضين ومصدري الأسهم والمستثمرين، بالإضافة إلى السلطات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية.

**رابعاً-** أصبحت مصطلحات الشفافية والإفصاح والمساءلة المحاسبية موضوعات جدلية خضعت للعديد من المناقشات في الفكر المحاسبي والاقتصادي عبر العقود السابقة، حيث أن الشفافية تجبر المؤسسات على مواجهة حقيقة المواقف وتجعل المختصين أكثر حرصاً على تحمل مسؤولياتهم، ولا سيما إذا عرفوا كيف يقومون بتبرير وجهات نظرهم وقراراتهم، ومن ثم تشجيع إجراء التعديلات على السياسة في التوقيت المناسب.

**خامساً-** الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذ القرار في كافة المؤسسات سواء تلك المرتبطة بوضع السياسة أو تلك التي تعتمد قراراتها على فهم والتنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات وضع السياسة.

<sup>1</sup> - سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 201-204.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض على انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

تعرضنا في هذا المطلب إلى العلاقة بين الإفصاح والشفافية ووجدنا بأن تحقيق الإفصاح في التقارير المالية يستلزم تحقيق الشفافية فيها، وفي المبحث التالي سوف نتعرض إلى العلاقة بين كل من حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

## المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، وما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية و الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضلل ، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانحيار الأسواق المالية. نتعرض في هذا المبحث إلى المطالب التالية وهي:

- المطلب الأول: العلاقة المتداخلة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- المطلب الثاني: أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- المطلب الثالث: جودة التقارير المالية وأثرها على كفاءة الأسواق المالية.

### المطلب الأول: العلاقة المتداخلة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

يتبين مما سبق أن أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالانحيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة المؤسسات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت والتكلفة الملائمين، وهذا ما سيتم تحليله في هذه الفقرة.

### الفرع الأول: علاقة حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للمؤسسات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضاً وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: انعكاسات قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق المالي، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق مالية، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها<sup>2</sup>.

و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، و أن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، و أن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

<sup>1</sup> - ماجد إسماعيل أبو حام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص: 60-61.

<sup>2</sup> - محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية، ندوة السوق المالية السعودية - نظرة

مستقبلية، جامعة الملك خالد 13/ 14 نوفمبر 2007، متوفر على الرابط التالي: [http://www.jps-dir.com/forum/forum\\_posts.asp?TID=4665](http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665)

### الفرع الثالث: تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من التقارير المالية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه التقارير ترتبط بعدة عوامل أهمها<sup>1</sup>:

1- طبيعة المستخدم؛

2- الهدف والغاية من استخدام التقارير المالية؛

3- نوع التقارير المالية ومستوى جودتها وكميتها؛

4- التوقيت السليم والمناسب للتقارير المالية.

هذا وكما أن فائدة التقارير المالية بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

في هذا المطلب تم التطرق إلى العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أنه بتوفير الشفافية والإفصاح يتم تزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، وفي المطلب الموالي سوف يتم معرفة الأثر المترتب من تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

<sup>1</sup> - ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 62 .

### المطلب الثاني: أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

يمكن القول بأن هناك أثر لقواعد حوكمة المؤسسات عند توفر الإجراءات القانونية اللازمة لإعداد القوائم المالية، والتي تتميز بتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الالتزام بقواعد حوكمة المؤسسات.

### الفرع الأول: أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية و الجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات<sup>1</sup>.

إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات أصبحت مطلباً ضرورياً، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات، التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية، والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات الذي أصبح طلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل أداء إداري ومالي في الشركات، علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

### الفرع الثاني: أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية

تتمثل جودة التقارير المالية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من أجل إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup> - زرار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010، ص ص: 13-14.

## أولاً- مفهوم جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

**1- مفهوم جودة التقارير المالية:** تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، و يقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة<sup>1</sup>.

**2-العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:** تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي<sup>2</sup>:

**أ -المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

**ب - المقومات البشرية:** وتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

**ج - المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

**د - قاعدة البيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

## ثانيا - مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية

للحوكمة تأثير واضح على جودة التقارير المالية ويظهر ذلك من خلال الأبعاد المحاسبية للحوكمة وهي كالتالي<sup>3</sup>:

**1- المساءلة والرقابة المحاسبية :** أين يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة .

<sup>1</sup> - بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010، ص: 9.

<sup>2</sup> - نفس المرجع أعلاه، ص: 9.

<sup>3</sup> - عمر شريف، بن زروق زكية، علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 08/07 ديسمبر 2010، ص ص: 7-8.

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

- 2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: من الممارسات السلبية لحوكمة المؤسسات هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة وممارستها بالشكل السليم يؤدي إلى تطبيق الحوكمة، ويحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية.
  - 3- دور المراجعة الداخلية: تساعد المراجعة الداخلية الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية.
  - 4- دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به وهو إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في مدى وصدق القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية.
  - 5- دور لجان المراجعة: من الضروري وجود لجان مراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، حيث تقوم هذه اللجان بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة المحاسبية.
  - 6- تحقيق الإفصاح والشفافية: تعتبر عملية عرض المعلومات المالية والغير مالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم بها حوكمة المؤسسات.
  - 7- إدارة الأرباح: تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية بسياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، حيث إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف.
  - 8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية: من أهمية حوكمة المؤسسات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق.
- في هذا المطلب تعرضنا إلى الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة على كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أن التطبيق السليم للحوكمة يؤدي إلى نجاعة ونمو الأسواق المالية، حيث سنعرض في المطلب الموالي الأثر الذي تلعبه جودة التقارير المالية على كفاءة الأسواق المالية.

### المطلب الثالث: جودة التقارير المالية وأثرها على كفاءة الأسواق المالية

يعتبر السوق المالي المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، وذلك بأنه يشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات، التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة، ولما كانت الشركات الشريان الرئيسي للأداء الاقتصادي في أسواق المال، فإن ما توفره من معلومات عن مركزها المالي يشكل أساس الاستثمار في الأوراق المالية.

#### الفرع الأول: تعريف كفاءة السوق المالي

طالما أن المعلومات المحاسبية تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات الشركة، فإن الالتزام بالإفصاح يساهم في الحفاظ على عدالة الفرص وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في السوق المالي، إضافة إلى تمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات، وصولاً إلى الأسعار الحقيقية لأسهمها، هذا مفاده زيادة حجم العمليات والصفقات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، ومن ثم رفع كفاءتها.

حيث أن السوق الكفء هو: "السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات بشكل تام"، ويشير الاقتصاديون إلى أنه في ظل السوق الكفء نجد: "أن أسعار تداول الأسهم أو السندات أي من الشركات المدرجة تعكس بشكل حقيقي جميع المعلومات المتعلقة بتلك الشركة وبوضعها المالي وبأدائها عموماً". كما يعرف أيضاً بأنه السوق الذي يعكس سعر السهم فيه، من خلال توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب.

والجدير بالملاحظة أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة بها متطابقة تماماً، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم أن يكون كل مستثمر مقتنعاً بأن تقديراته سليمة وغير مبالغ فيها.

وعليه يمكن القول بأن السوق الكفؤة هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عالٍ من المرونة، تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق المالي، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، هذا يعني أنه في ظل السوق الكفؤة تعكس القيمة السوقية للسهم تماماً قيمته الحقيقية "Intrinsic value"، التي يتولد عنها عائد

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين مفهومين للكفاءة هما<sup>1</sup>:

**1- الكفاءة الكاملة:** ويقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، حيث يؤدي إلى تغير فوري فيه ومن ثم لا تتاح لأي مستثمر فرصة لا تتاح لغيره وتتصف الأسواق الكاملة بما يلي:

- ✓ عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها؛
  - ✓ للمستثمرين الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها في الأسهم ودون شروط وبسهولة؛
  - ✓ كافة الأفراد متعادلون في تعظيم المنفعة المتوقعة؛
  - ✓ وجود عدد كبير من المستثمرين، بما يؤدي إلى عدم تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم؛
  - ✓ اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.
- 2- الكفاءة الاقتصادية:** وفقا لهذا النوع يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم، هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، أي أن كيفية تغير سعر ذلك السهم تكون بطيئة بعض الشيء، غير أنه من المعتقد أنه بسبب تكلفة المعاملات والضرائب لن يكون الفرق بين القيمتين كبيرا لدرجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحا غير عادية.

### الفرع الثاني: أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الأسواق المالية

تستند كفاءة السوق المالية كما مر ذكره إلى مدى توافر المعلومات ومنها المعلومات المحاسبية، التي تعد أحد المصادر الرئيسية التي يستند إليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ولا سيما القرارات الاستثمارية، إذ يتوقف نجاح السوق المالية في أداء وظائفها على مدى تحقيق أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين لرغباتهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذلك تؤدي المعلومات المحاسبية بعدها المحتوى الإعلامي للتقارير المالية دورا مهما في تنشيط تلك الأسواق وتحقيق كفاءتها، هذا ويتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثيرا مباشرا وصرحيا للمعلومات المحاسبية على سوق

<sup>1</sup> - شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، بحث منشور في مدونة وليد الجبلي، متاح

بتاريخ: 2015/02/10 على الساعة 19:20، متاح على الرابط التالي: [http://walidsamir7.blogspot.com/2012/11/blog-post\\_8626.html](http://walidsamir7.blogspot.com/2012/11/blog-post_8626.html)

## الفصل الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على أسعار الأسهم أو العائد عليها أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية<sup>1</sup>. ويعود سبب إفلاس الشركات وانحيار بعض الأسواق المالية بالأساس إلى عدم الالتزام بالشفافية والإفصاح، ولذلك فإن التزام الشركات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش في الوقت الحالي، ولعل سبب الاهتمام بذلك هو ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، حيث أن جودة التقارير المالية تلعب دوراً أساسياً في توفير المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية<sup>2</sup>.

حيث أجمع المهتمون بأسواق المال على ضرورة توافر الشفافية لتحقيق الجودة بالتقارير المالية وبالتالي المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو، وأنه يتم ضمان وجود الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي لها مدى واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق، حيث يقال أن المعلومات المالية الشفافة تتيح للمشاركين في السوق تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم الاستثمارية مما يوفر أسواقاً مالية فعالة<sup>3</sup>.

اتضح من الأجزاء السابقة الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، كما اتضح أن توفر الجودة في التقارير المالية للمؤسسات يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، لذا فإن تحقيق جودة التقارير المالية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية.

من خلال هذا المطلب يتبين لنا الأثر المباشر من تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، وهو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية والتي ينتج عنها تأثير مباشر وصريح على التقارير المالية وعلى سوق الأوراق المالية، بما يضمن زيادة الشفافية في الإفصاح لكافة المتعاملين في الأوراق المالية، وبذلك تمثل الدعامة الأساسية لنجاح الأسواق المالية.

<sup>1</sup> - بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 26، العراق، 2009، ص: 306.

<sup>2</sup> - يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع الفطحي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص ص: 33-34.

<sup>3</sup> - نحلة أبو العز، جودة التقارير المالية، موقع الأهرام الاقتصادي، متاح بتاريخ: 2015/05/15 على الساعة: 22:10، متاح على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83458&eid=84>

### خلاصة الفصل:

كما رأينا سابقاً فتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية، فما شهدته العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسسات مست كبريات الأسواق المالية والمؤسسات في العالم، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ يعتبر المؤشر لوجود الإفصاح والشفافية في محتوى التقارير المالية.

يعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة خاصة وأن الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك الشركات وقرارات المستثمرين، فنظام الإفصاح القوي يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال والمستثمرين، إذ أن هذا النظام يتفق مع احتياجات ومتطلبات المساهمين الحاليين والمستقبليين والأطراف الأخرى في الوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وتركز الحوكمة على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب لكافة التطورات المادية التي تنشأ بين التقارير المالية كما تؤيد بث التقارير المالية وفي نفس الوقت لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية.

ولذا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات، حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى الإفصاح الجيد للتقارير المالية المنشورة في الأسواق المالية، وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي لها أثر على فعالية هذه الأسواق المالية.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

### تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك بتطبيق الدراسة بتصميم استبيان وتوزيعه على مجموع أفراد العينة المدروسة، ونتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لا بد من ربط هذا الجانب (الجانب النظري) بجانب تطبيقاتها العملية (الجانب التطبيقي)، وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث.

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة بالدرجة الأولى والأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية، وقد كان اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء تريض في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقية لسبب وهو أن المؤسسات الجزائرية مازالت لم تطبق هذا النظام من حوكمة المؤسسات، حيث أن طبيعة المؤسسات الجزائرية مازالت أرضية غير خصبة لتطبيق حوكمة المؤسسات.

ولإعطاء النظرة الشاملة لهذا الفصل، تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

### المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل علاقة الحوكمة بمبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة؛

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة؛

المطلب الثالث: طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة.

#### المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النقاط المهمة في الدراسة الميدانية، حيث سنتناول فيه منهجية وعينة الدراسة.

#### الفرع الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدراسة التحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على آراء أفراد العينة المستهدفة، حيث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

#### أولاً- مصادر البيانات الثانوية:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

#### ثانياً- مصادر البيانات الأولية:

تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

### الفرع الثاني: عينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، ويتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الوادي، بالإضافة إلى محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين ومسيرو مؤسسات، وقد تم توزيع استبيانات هذه الدراسة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 45 مفردة من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيان عليها واسترجاع 35 استبيان، وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية وتحليلها للتحقق من صدق نتائج الاستبيان.

الجدول رقم(1-2): العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة	%	عدد الاستمارات الملغاة	%	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الموزعة	أفراد العينة
21	%00	00	%60	21	29	أساتذة جامعيين متخصصين
04	%33.5	01	%14.5	05	05	محافظ حسابات
04	%33.5	01	%14.5	05	07	محاسب معتمد
03	%33	01	%11	04	04	مسير مؤسسة
32	%100	03	%100	35	45	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاستبيان.

### المطلب الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وتحليلها، حيث يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين متخصصين، ومراجعي حسابات ومحاسبين معتمدين، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 45 استمارة استقصاء، حيث تم استرجاع 35 استمارة، وتتمثل الخصائص الديمغرافية فيما يلي:

#### أولاً- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

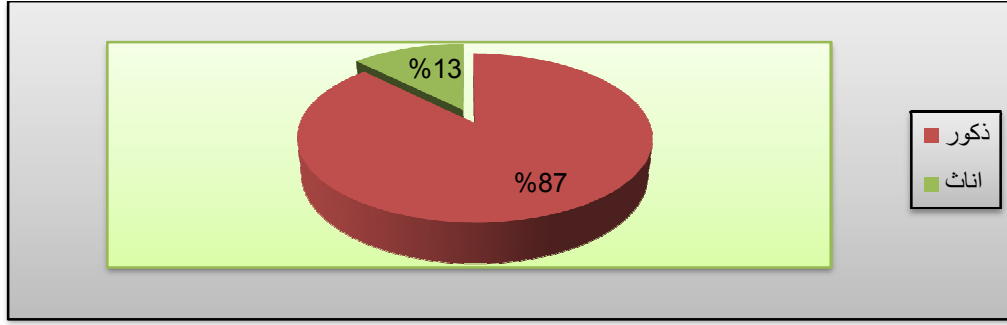
الجدول رقم(2-2): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
%87	28	ذكور
%13	04	إناث
%100	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الشكل رقم (3-2): يبين توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن أفراد عينة الدراسة تتكون من 32 فرداً، منهم 28 ذكر بنسبة 87%، و 4 إناث بنسبة 13%، حيث كانت نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث والتي كانت نسبتهم منخفضة.

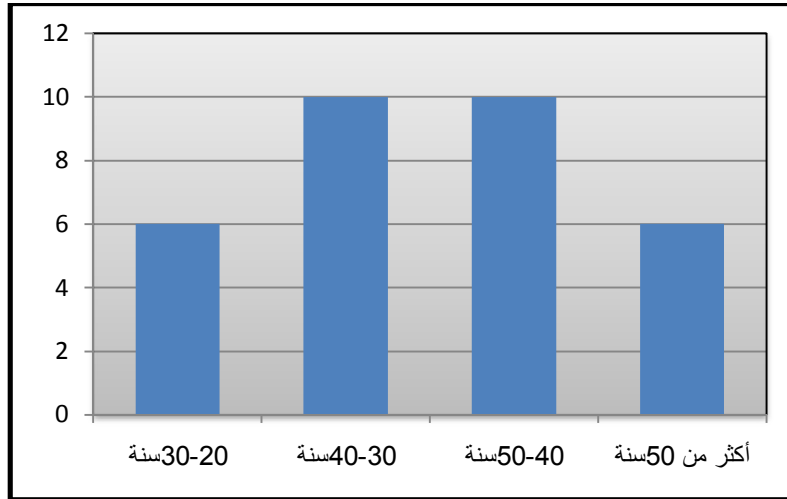
### ثانياً- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول رقم (3-2): يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	6	10	10	6	32
النسبة	19%	31%	31%	19%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (4-2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن 19% من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، و 31% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين 30 و 40 سنة، وأيضا 31% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين 40 و 50 سنة، و

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

19% كانوا أكثر من 50 سنة، من خلال الملاحظة للنسب نجد متوسط الأعمار الأكثر خبرة هم الأكثر مما يجعل الدراسة أكثر دقة ومصداقية.

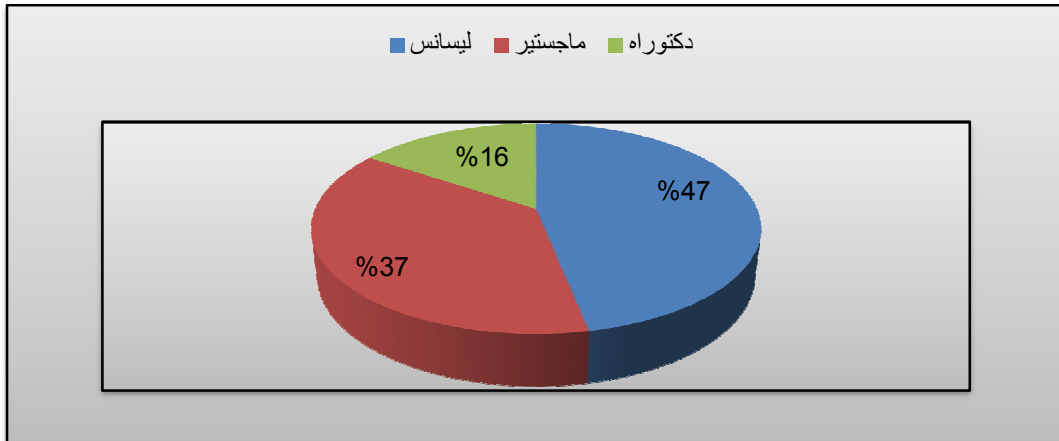
### ثالثاً- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم(4-2): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	15	%47
ماجستير	12	%37
دكتوراه	5	%16
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم(5-2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الملاحظة والمتابعة للجدول أعلاه يتبين لنا بأن توزيع العينة حسب المؤهل العلمي كانت كالتالي: حيث أن أغلبية العينة هم من الحاصلين على شهادة الليسانس، حيث بلغ عددهم 15 فرداً بنسبة 47%، و 37% من أفراد العينة هم من حاملي شهادة الماجستير، أما نسبة الأفراد الحاصلين على شهادة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم ب 16%.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

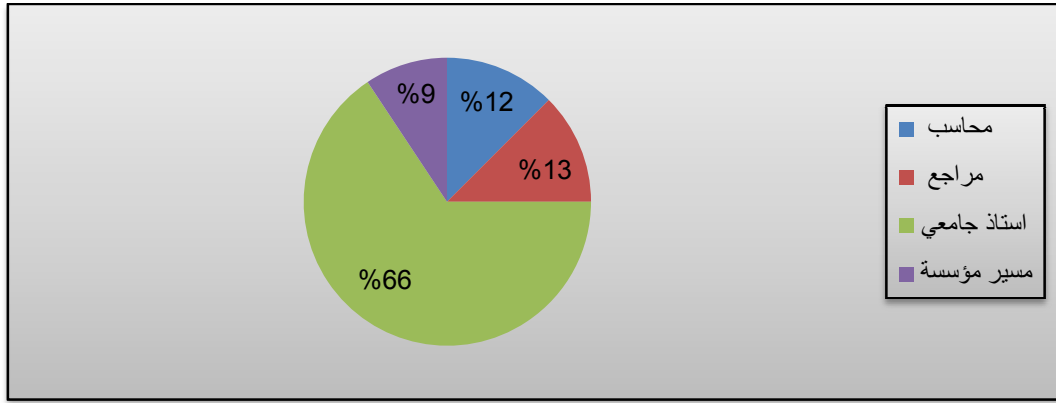
### رابعاً- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم(5-2): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	4	%13
مراجع	4	%13
أستاذ جامعي	21	%66
مسير مؤسسة	3	%9
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم(6-2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

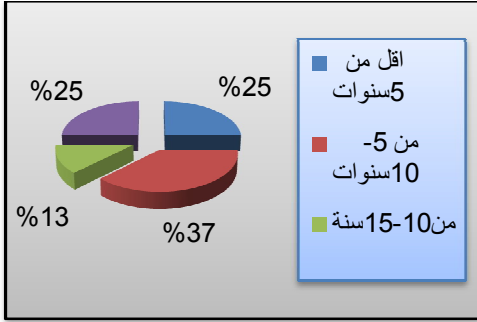
من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد بأن %13 من عينة الدراسة هم محاسبين، وأيضاً %13 هم مراجعين بنفس النسبة مع المحاسبين، حيث بلغت النسبة الأكبر للأساتذة بحكم الاحتكاك الدائم معهم، حيث كانت بنسبة %66، وفي الأخير النسبة الأقل كانت من قبيل مسيرو المؤسسات ب %9.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

### خامسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الشكل رقم(7-2): يوضح توزيع أفراد عينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم(6-2): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



النسبة	التكرار	المدة
25%	8	أقل من 5 سنوات
37%	12	من 5-10 سنوات
13%	4	من 10-15 سنة
25%	8	أكثر من 15 سنة
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن عينة الدراسة كانت على مستوى خبرة لا بأس بها، حيث كانت النسبة الأكبر من 5 إلى 10 سنوات حيث كانت النسبة ب 37%، والأفراد الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات كانت نسبتهم 25%، وهم بنفس النسبة مع الأفراد الذي تفوق خبرتهم أكثر من 15 سنة، لكن كانت النسبة الأقل للأفراد الذين تراوحت خبرتهم المهنية من 10 إلى 15 سنة، حيث كانت بنسبة 13%.

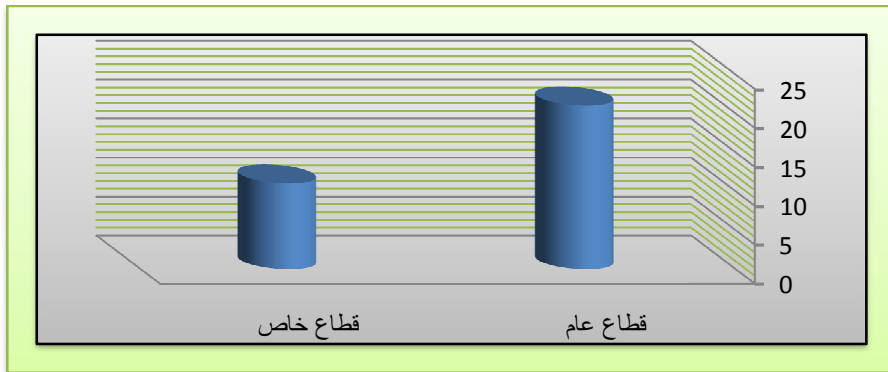
### سادسا- توزيع عينة الدراسة حسب القطاع:

الجدول رقم(7-2): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع

النسبة	التكرار	القطاع
66%	21	قطاع عام
34%	11	قطاع خاص
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم(8-2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق نجد بأن أفراد العينة المنتمين للقطاع العام كانت بنسبة كبيرة وهي 66%، والأفراد المنتمين للقطاع الخاص كانت بنسبة 34%.

### المطلب الثالث: طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على كل من طريقة اختيار عينة الدراسة وأداة اختيارها.

### الفرع الأول: طريقة اختيار العينة وأداة الدراسة

#### أولاً- طريقة اختيار العينة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وفقاً لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات ، وذلك في العام الدراسي 2015/2014.

#### ثانياً- أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على العلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، قام الباحث ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيداً من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

وقد اشتمل الاستبيان على جزأين: يتمثل الجزء الأول في جميع البيانات الشخصية والتي تتكون من المؤهل العلمي والعمر، والجنس، والخبرة المهنية، والمسمى الوظيفي، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، أما الجزء الثاني من الاستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على العلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (18) فقرة، حيث تعلقت الفقرات من (1-6) بالفرضية الأولى وهي " أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات " ، والفقرات من (7-12) بالفرضية الثانية وهي " العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية" ، والفقرات من (13-18) تتعلق بالفرضية الثالثة " دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية".

وعند وضع الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها، وقد تم توزيع أغلب الاستبيانات شخصياً على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض فيه ومراعاة الجدوية في الإجابة عليه.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات الباحثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(8-2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول رقم(9-2): معايير تحديد الاتجاه

الأهمية النسبية لدرجات المقياس	درجات المقياس المستخدمة في الدراسة	الوزن النسبي		الوسط الحسابي	
		إلى	من	إلى	من
درجة كبيرة جدا	موافق بشدة	%100	%84	05.00	4.20
درجة كبيرة	موافق	%83.8	%68	4.19	3.40
درجة متوسطة	محايد	%67.8	%52	3.39	2.60
درجة صغيرة	غير موافق	%51.8	%36	2.59	1.80
درجة صغيرة جدا	غير موافق بشدة	%35.8	%20	1.79	1.00

### الفرع الثاني: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

#### أولاً- صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين، وذلك للاستشارة بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها، وكذلك للتأكد من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية، خاصة من حيث:

✓ دقة وصياغة الأسئلة صحة العبارات؛

✓ مدى شمولية الاستمارة؛

✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانياً- طريقة ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*): تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويقصد بالاتساق الداخلي قوة الارتباط بين الدرجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.

لاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الأول، تم استخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً.

جدول رقم (10-2): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	لضمان تطبيق حوكمة المؤسسات يلزم توفر أساس تنظيمي فعال	0.907	0.914	0.000
2	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	0.921	0.614	0.000
3	ضرورة توفر مبدأ معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	0.934	0.322	0.000
4	أهمية توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات	0.927	0.493	0.000
5	إلزامية توفر مبدأ الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.907	0.914	0.000
6	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء الأخلاقية والمهنية والقانونية	0.920	0.631	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم (10-2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية.

ولاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الثاني، تم استخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً.

جدول رقم (11-2): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
7	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية)	0.842	0.517	0.000
8	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية	0.839	0.559	0.000
9	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	0.842	0.520	0.000
10	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم المالية وأسهمها وأوراقها المالية في السوق المالية	0.842	0.517	0.000
11	يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي	0.850	0.386	0.000
12	يضمن استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المالية	0.843	0.493	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم (11-2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية. ولاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الثاني، تم استخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً.

جدول رقم (12-2): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
13	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	0.841	0.527	0.000
14	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.835	0.617	0.000
15	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.845	0.472	0.000
16	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق والاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.838	0.569	0.000
17	إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض تقارير مالية تتميز بالجودة والمصدقية	0.837	0.589	0.000
18	إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين	0.852	0.387	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم (12-2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

### ثالثاً- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

ولاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة محاور الاستبيان، تم استخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً ويعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها،

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، ويوضح الجدول التالي رقم (13-2) مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون الطالب قد تحقق من أن المقياس يتسم بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم (13-2): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	0.685	0.560	0.000
2	العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	0.716	0.503	0.000
3	دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	0.648	0.624	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال جدول رقم (13-2): أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ (*Cronbach Alpha*) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

### الفرع الثالث: ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات المقياس قامت الباحثة بتطبيق هذا المقياس على عينة الدراسة المكونة من 32 فرد، ومن ثم استخدام طريقة التجزئة النصفية.

#### أولاً- طريقة التجزئة النصفية:

وفيها تجزأ أداة القياس إلى جزأين يشمل الجزء الأول على الفقرات الفردية الترتيب، ويشمل الجزء الثاني على الفقرات الزوجية الترتيب، تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيرمان براون للتصحيح (*Spearman-Brown Coefficient*) حسب المعادلة التالية: معامل الثبات =  $2r \div r+1$ ، حيث  $r$  يمثل الارتباط، ويوضح الجدول رقم (14-2): ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم (14-2): ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية

الرقم	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
1	أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	06	0.918	0.957
2	العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	06	0.676	0.806
3	دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	06	0.436	0.607

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال جدول رقم (14-2) أن قيمة معامل ارتباط سييرمان براون للتصحیح (Spearman-Brown Coefficient) لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول معامل ارتباط سييرمان براون للتصحیح (Spearman-Brown Coefficient) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

### ثانياً- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

✓ تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.80=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في الجدول رقم (9-2).

✓ النسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدراسة.

✓ اختبار ألفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية، وذلك من أجل معرفة ثبات فقرات الاستبيان.

✓ اختبار كولومجروف-سمنوف، لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

✓ معامل ارتباط سييرمان، لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

## المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

سنحاول في هذا المبحث مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات اللازمة لتحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الطالب بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبيان ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

حيث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي ( اختبار كولمجراف - سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة؛

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي ( اختبار كولمجراف - سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على اختبار الفرضيات باستخدام كلا من التوزيع الطبيعي والارتباط.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي ( اختبار كولمجراف - سمرنوف)

سنعرض اختبار كولمجراف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول التالي رقم (15-2) نتائج الاختبار حيث تبين أن قيمة الاختبار  $Z$  صغيرة (أي اصغر من قيمة  $Z$  الجدولية 2.08 وكذلك قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05) ( $Sig \geq 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (15-2): اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
01	أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	06	0.192	0.000
02	العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	06	0.177	0.000
03	دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	06	0.139	0.000
	جميع محاور الاستبيان	18	38	0.222

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

الفرع الثاني: تحليل واختبار فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (*One Sample T Test*) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

تحليل فقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.

جدول رقم (16-2): تحليل فقرات المحور الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	لضمان تطبيق حوكمة المؤسسات يلزم توفر أساس تنظيمي فعال	3.911	1.25129	0.7822	10.062	0.000
2	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	3.733	1.28837	0.7466	7.863	0.000
3	ضرورة توفر مبدأ معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	4.0628	1.16358	0.81256	12.624	0.000
4	أهمية توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات	3.9738	1.23729	0.79476	10.877	0.000
5	إلزامية توفر مبدأ الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.9738	1.22446	0.79476	10.991	0.000
6	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء الأخلاقية والمهنية والقانونية	3.9267	1.21606	0.78534	10.532	0.000
	جميع فقرات المحور	3.9719	0.94565	0.79438	14.204	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (16-2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (أهمية تطبيق مبادئ

حوكمة المؤسسات) مرتبة تنازلياً حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 03 بلغ المعدل النسبي 81.256% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

أن هناك ضرورة لتوفير مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين في الشركة.

2- في الفقرة رقم 04 و 05 بلغ المعدل النسبي 79.476% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مبادئ حوكمة المؤسسات تعمل على مشاركة أصحاب المصالح في ممارسة حوكمة المؤسسات، الموجودة، كما و تزود لأصحاب المصالح الإفصاح والشفافية.

3- في الفقرة رقم 06 بلغ المعدل النسبي 78.534% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مبادئ حوكمة المؤسسات تعمل على إلزامية مجلس الإدارة والمدراء بالأخلاق المهنية والقانونية .

4- في الفقرة رقم 01 بلغ المعدل النسبي 78.22% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مبادئ حوكمة المؤسسات تعمل ضمان توفير أساس تنظيمي فعال.

5- في الفقرة رقم 02 بلغ المعدل النسبي 74.66% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مبادئ حوكمة المؤسسات تعمل مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

ويتبين لنا من الجدول رقم (16-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات) يساوي 3.9719، والمعدل النسبي يساوي 79.438% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 14.204 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 والانحراف المعياري 0.94565، مما يدل على أن تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يضمن المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين ويضمن حقوق أصحاب المصالح وأموال المساهمين والمالكين بكل شفافية وموضوعية.

تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

جدول رقم (17-2): تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
7	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية)	4.0471	1.16659	0.80942	12.405	0.000
8	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية	4.1885	1.15898	0.8377	14.172	0.000
9	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	4.1309	1.14185	0.82618	13.688	0.000
10	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم المالية وأسهمها وأوراقها المالية في السوق المالية	4.2042	1.05889	0.84084	15.717	0.000
11	يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي	3.6597	1.22446	0.73194	6.170	0.000
12	يضي استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المالية	3.8743	1.30784	0.77486	9.239	0.000
	جميع فقرات المحور	3.9287	0.78190	0.78574	16.415	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (17-2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية) مرتبة تنازلياً حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

- 1- في الفقرة رقم 10 بلغ المعدل النسبي 84.084% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن أسهمها وأوراقها المالية في السوق المالية.
- 2- في الفقرة رقم 8 بلغ المعدل النسبي 83.77% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على المعلومات في القوائم المالية.
- 3- في الفقرة رقم 9 بلغ المعدل النسبي 82.618% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات تفصح عن نشاطاتها بكل وضوح وشفافية.

4- في الفقرة رقم 7 بلغ المعدل النسبي 80.942% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات تلتزم بالإفصاح عن قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول.

5- في الفقرة رقم 12 بلغ المعدل النسبي 77.486% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة يضيف الإفصاح في القوائم المالية، ويزيد من شفافية معلوماتها.

6- في الفقرة رقم 11 بلغ المعدل النسبي 73.194% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن القوائم المالية لتكون ملائمة مع احتياجات مستخدميها.

ويتبين لنا من الجدول رقم (17-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية) يساوي 3.9287، والمعدل النسبي يساوي 78.574% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 16.415 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 والانحراف المعياري 0.78190، مما يدل على أن توفر مقومات الإفصاح والشفافية يزيد من درجة الإفصاح والجودة في التقارير، وذلك من خلال الإفصاح عن كل المعلومات الموجودة في القوائم المالية والإفصاح عليها بكل شفافية.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

### تحليل فقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

جدول رقم (2-18): تحليل فقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
13	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	3.3979	1.70720	0.67958	3.221	0.002
14	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	4.2827	1.20248	0.85654	14.742	0.000
15	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3.8010	1.39254	0.7602	7.950	0.000
16	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق والاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	4.0524	1.20411	0.81048	12.079	0.000
17	إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية	3.8220	1.30171	0.7644	8.727	0.000
18	إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين	4.0262	1.20715	0.80524	11.746	0.000
	جميع فقرات المحور	3.8581	0.88877	0.77162	13.344	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (2-18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (دور مبدأ الإفصاح

والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية) مرتبة تنازلياً حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 14 بلغ المعدل النسبي 85.654% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

أن الإفصاح والشفافية لها دور في توفير معلومات ذات موثوقية، وقابلة للفهم لمستخدميها.

2- في الفقرة رقم 16 بلغ المعدل النسبي 81.048% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

الإفصاح يوفر معلومات قابلة للتحقق والموثوقية من طرف مستخدمي القوائم المالية.

3- في الفقرة رقم 18 بلغ المعدل النسبي 80.524% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

أن الإفصاح السليم للقوائم المالية وفي الوقت المناسب بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

4- في الفقرة رقم 17 بلغ المعدل النسبي 76.44% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن توافر الضوابط التي تفرضها الهيئات الدولية تعمل على توفير وعرض قوائم مالية تتميز بالجودة والمصداقية.

5- في الفقرة رقم 15 بلغ المعدل النسبي 76.02% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الإفصاح والشفافية يوفران معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة.

ويتبين لنا من الجدول رقم (18-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر) يساوي 3.8581، والمعدل النسبي يساوي 77.162% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 13.344 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.88877، مما يدل على أن الإفصاح السليم للقوائم المالية له دور إيجابي لاتخاذ قرارات رشيدة من طرف مستخدمي القوائم المالية، من شأنه يوفر تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية.

### تحليل إجمالي للمحاور الرئيسية للدراسة

جدول رقم (19-2): تحليل محاور الدراسة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	3.9719	0.94565	0.79438	14.204	0.000
2	العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	3.9287	0.78190	0.78574	16.415	0.000
3	دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	3.9712	0.96305	0.79424	13.937	0.000
	جميع المحاور	3.932475	0.98367	0.786495	16.474	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (19-2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بدراسة العلاقة بين الحوكمة

ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل محور كما يلي:

1- في المحور رقم 1 بلغ المعدل النسبي 79.438% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك أهمية لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

2- في المحور رقم 3 بلغ المعدل النسبي 79.424% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مبدأ الإفصاح والشفافية له دور في تحقيق جودة التقارير المالية، لاتخاذ قرارات رشيدة من طرف فئة المستخدمين.

3- في المحور رقم 2 بلغ المعدل النسبي 78.190% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك علاقة متكاملة بين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

ويتبين لنا من الجدول رقم (19-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الثلاثة يساوي 3.932475 والمعدل النسبي يساوي 78.6495% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 16.474 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.02 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الانحراف المعياري 0.98367، مما يدل على أن الحوكمة تحتاج إلى دراسة وتحديد وتقييم لمبادئها بشكل مفعّل حتى يتم التأثير المباشر لها على الإفصاح وتوفير الجودة في التقارير المالية.

### المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط (Corrélacion de Pearson)

سنحاول من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون (Corrélacion de Pearson) لتحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة، في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:  
أولاً- الفرضية الأولى توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélacion de Pearson) لإيجاد العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$ .

جدول رقم (20-2) يبين معامل الارتباط بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقيق جودة التقارير المالية
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	معامل الارتباط	0.728
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (20-2) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط T المحسوبة تساوي 0.728 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط T الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أن وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.

ثانياً- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين حقوق المساهمين وتحقق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين حقوق المساهمين وتحقق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$ .

جدول رقم(2-21): يبين معامل الارتباط بين حقوق المساهمين وتحقق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقق جودة التقارير المالية
حقوق المساهمين	معامل الارتباط	0.76
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم(2-21) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.76 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين حقوق المساهمين وتحقق جودة التقارير المالية، أي أنه رغم العوامل المؤثرة في مبادئ حوكمة المؤسسات، لكنها تساهم بشكل فعال في تحديد حقوق المساهمين لتحقق جودة التقارير المالية.

ثالثاً- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$

جدول رقم(2-22): يبين معامل الارتباط بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقق جودة التقارير المالية
المعاملة المتساوية للمساهمين	معامل الارتباط	0.562
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم(2-22) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين المعاملة المتساوية

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أنه الواقع الحالي لمدى المعاملة المتساوية للمساهمين هو توفر الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات المرتبطة بالمساهمين.

رابعاً- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام إختبار بيرسون (*Corrélation de Pearson*) لإيجاد العلاقة بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$ .

جدول رقم(2-23): يبين معامل الارتباط بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقيق جودة التقارير المالية
دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات	معامل الارتباط	0.579
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم(2-23) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.579 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي احترام حقوقهم وتوفير المعلومات بكل مصداقية.

خامساً- الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (*Corrélation de Pearson*) لإيجاد العلاقة بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$ .

جدول رقم(2-24): يبين معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقيق جودة التقارير المالية
الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	0.489
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ويتبين لنا من الجدول رقم(24-2) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.489 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية، من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.

سادسا- الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$  بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (*Corrélation de Pearson*) لإيجاد العلاقة بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي  $\alpha=0.05$

جدول رقم(25-2): يبين معامل الارتباط بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	وتحقيق جودة التقارير المالية
مسؤوليات مجلس الإدارة	معامل الارتباط	0.562
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم(25-2) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية، أي حتى يكون هناك تحقيق جودة في التقارير المالية، يجب أن تكون هناك استراتيجية للشركة ورقابة فاعلة لمجلس الإدارة.

نلاحظ من خلال تحليل الفرضيات أنه يمكن التوصل إلى تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك من خلال مبادئ الحوكمة، حيث أن لها علاقة مقبولة في تحقيقها لجودة التقارير المالية، والتي أظهرتها نتائج الفرضيات من الأولى إلى السادسة.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي ( الدراسة الميدانية) لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والمتمثلة في أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث قام الطالب بإنجاز استبيان من خلفية سابقة بناء على المعلومات من الاستبيان، وطبقا لأراء العينة المستهدفة، تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج spss وتحليلها للوصول إلى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة بتحقيق النتائج التالية:

- ✓ أن معظم أفراد العينة من أساتذة أكاديميين أو مهنيين يرون بأن اعتماد حوكمة المؤسسات له اثر ايجابي على مستوى الإفصاح والجودة في التقارير المالية؛
- ✓ وبجسب الإجابات التي تمت على الاستبانة، التمسنا بأنه لا تزال مجموعة من المعوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات.

الخاتمة

## الخاتمة:

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في التقارير المالية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه التقارير والتي تقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه التقارير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات المتخذة في سوق الأوراق المالية، حيث أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية، وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن إحدى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة المؤسسات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، حيث تعد حوكمة المؤسسات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة العالية، والتي تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية.

## نتائج اختبار الفرضيات:

- 1- الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه " توجد علاقة بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية": وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول حيث أنه من اجل ضمان إطار فعال لحوكمة المؤسسات يجب أن يكون هناك أساس قانوني وتنظيمي مؤسسي فعال.
- 2- الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه " توجد علاقة بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالي": وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، وذلك من خلال الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بكل شفافية وفي الوقت المناسب.
- 3- الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه " توجد علاقة بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية": وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول حيث تظهر من خلال المساواة في معاملة المساهمين وتوفير المعلومات لهم بكل شفافية ومصداقية.
- 4- الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه: " توجد علاقة بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية": وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول من خلال احترام حقوق أصحاب المصالح، والعمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب وبكل شفافية.

**5- الفرضية الخامسة:** والتي تنص على أنه: "توجد علاقة بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية": وقد تم إثبات صحتها حيث أن: تحقيق الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب يعطي مصداقية وجودة في التقارير المالية.

**6- الفرضية السادسة:** والتي تنص على أنه: "توجد علاقة بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية": وقد تم إثبات صحتها حيث أن: قواعد حوكمة المؤسسات تجسد إستراتيجية الرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

### نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### أولاً- الاستنتاجات النظرية:

- 1- وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة .
- 2- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.
- 3- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية يتيح لجميع أصحاب المصالح إعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
- 4- أن تطبيق آليات حوكمة المؤسسات يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة، تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما توفر لهم بيئة ذات إدارة مسئولة وقادرة على حماية أملاكهم.
- 5- إن تطبيق آليات حوكمة المؤسسات يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح، وان عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة المؤسسات.

#### ثانياً- الاستنتاجات التطبيقية:

- 1- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أن وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.728 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.
- 2- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أنه رغم العوامل المؤثرة في مبادئ حوكمة المؤسسات، لكنها تساهم بشكل فعال في تحديد حقوق المساهمين لتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن

قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.76 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.

3- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أنه الواقع الحالي لمدى المعاملة المتساوية للمساهمين هو توفر الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات المرتبطة بالمساهمين، عند مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.

4- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي احترام حقوقهم وتوفير المعلومات بكل مصداقية، عند مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.579 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.

5- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية، من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح، عند مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.489 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.

6- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية، أي حتى يكون هناك تحقيق جودة في التقارير المالية، يجب أن تكون هناك استراتيجيه للشركة ورقابة فاعلة لمجلس الإدارة، عند مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط  $r$  المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.117.

### التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

1- اعتماد آليات حوكمة المؤسسات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح في التقارير المالية.

2- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في المؤسسات لتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زياد المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية والمالية.

- 3- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.
- 4- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.
- 5- زيادة الاهتمام والتعريف بأهمية حوكمة المؤسسات نظراً لدورها في خلق بيئة تسودها الثقة والمصداقية وإعداد تقارير مالية سليمة، ونشر ثقافة الالتزام بين الأطراف ذات الصلة وتنمية الوعي بدور الحوكمة في تدعيم قدرة الشركة على الاستمرار.
- 6- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
- 7- الاسترشاد بالجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات لإجراء الدراسات والبحوث، في هذا الجانب للوصول إلى إطار علمي وفلسفي متكامل لحوكمة المؤسسات يتم الاسترشاد بها في التطبيق العملي.

#### آفاق الدراسة:

تناول هذا الموضوع دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، ونظراً لاتساع الموضوع فانه لا يمكن إحاطته من كل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فان هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالب، فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- 1- دور حوكمة المؤسسات في سوق الأوراق المالية وأثرها على جودة التقارير المالية.
- 2- علاقة مستوى التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات وكفاءة السوق المالي.
- 3- دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات.
- 4- دور حوكمة المؤسسات في محاربة الفساد المالي والإداري.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

\* الكتب:

- 1- إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، ط1، دار عيذاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
  - 2- خليل عطا الله وارد، العشماوي محمد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
  - 3- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
  - 4- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
  - 5- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب- التطبيقات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
  - 6- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
  - 7- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
  - 8- عبد الوهاب نصر علي، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
  - 9- عدنان بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 2007.
  - 10- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
  - 11- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
  - 12- محمد مصطفى إسماعيل، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدبرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
  - 13- محمد مصطفى إسماعيل، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
  - 14- محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
  - 15- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
  - 16- وليد ناجي الحيايلي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.
- \* الرسائل والأطروحات الجامعية:
- 17- جورج توما بيدواويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا، مذكرة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.
  - 18- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
  - 19- عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصدقية في التقارير المالية، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
  - 20- عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، الجامعة الهاشمية الزرقاء، الأردن، 2013.
  - 21- عمر محمد مسلم الحواتمه، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
  - 22- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
  - 23- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 24- نوال صبايجي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010.
- 25- يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- \* الدوريات والمجلات:
- 26- بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد26، 2011.
- 27- بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، العراق، 2008.
- 28- ثائر صبري، محمود كاظم الغبان، تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 7، 27، 2010.
- 29- حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد23، جامعة كربلاء، العراق، 2009.
- 30- زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، 7، 2010/2009.
- 31- عبد الغني دادن، جعدي شريفة، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد2، جوان 2012.
- 32- فلاح صليحة، دو آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2014.
- 33- لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد1، 2007.
- 34- محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، جامعة الزقازيق بنها، مصر، 2005.
- 35- مها محمود، رمزي يحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، 1، دمشق، سوريا، 2008.
- 36- هاشم رمضان الجزائري، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 25، جامعة البصرة، العراق، 2009.
- 37- هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، 77، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.
- 38- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012.
- 39- يحيوي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 40- يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، جانفي 2008.

\* المؤتمرات والملتقيات والندوات:

- 41- بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010.
- 42- زرار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010.
- 43- سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول"، جامعة الإسرائ، عمان الأردن، 28/ 29 أبريل 2009.
- 44- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثامن حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 20/19 نوفمبر 2013.
- 45- عمر شريف، بن رزوق زكية، علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 08/07 ديسمبر 2010.
- 46- فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 47- قطاف ليلي، دراسة حول آثار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 17/18 أبريل 2013.
- 48- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول حول "متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية"، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية 2007.
- 49- محمد عمر شقلوق، عبد الحفيظ ميرة، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 17/18 أبريل 2013.
- 50- مسعدواي يوسف، الحوكمة كآلية لإدارة الأزمات المالية العالمية، مداخلة ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 17/18 أبريل 2013.

\* المواقع الالكترونية:

- 51- أحمد شوقي، مضمون الالتزام بالإفصاح والشفافية، موقع الأهرام الاقتصادي، متاح بتاريخ: 2015/03/12 على الساعة: 18:25، متاح على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1152707>
- 52- شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، بحث منشور في مدونة وليد الجبلي، متاح بتاريخ: 2015/02/10 على الساعة 19:20، متاح على الرابط التالي: [http://walidsamir7.blogspot.com/2012/11/blog-post\\_8626.html](http://walidsamir7.blogspot.com/2012/11/blog-post_8626.html)
- 53- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية، ندوة السوق المالية السعودية - نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد 13/ 14 نوفمبر 2007، متوفر على الرابط التالي: [http://www.jps-dir.com/forum/forum\\_posts.asp?TID=4665](http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665)
- 54- نحلة أبو العز، جودة التقارير المالية، موقع الأهرام الاقتصادي، متاح بتاريخ: 2015/05/15 على الساعة: 22:10، متاح على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83458&eid=84>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

55 Gérard CHARREUX , **Le gouvernement des entreprises**, Paris: Economica, 1997, P 1

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

قسم علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي الفاضل /أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي تحت عنوان - دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية-تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم كأكاديميين ومهنيين في الموضوع.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة وان حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات الدراسة أكثر دقة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها حيث أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ولكم منا كل الشكر والامتنان والتقدير

الطالب : نصرات عبد الوهاب

أولاً- البيانات الشخصية والمهنية:

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة :

- 1-الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )
- 2-العمر: اقل من 30 سنة ( ) من 30 الى 40 سنة ( )
- من 30 الى 50 سنة ( ) أكثر من 50 سنة ( )
- 3-المستوى التعليمي : دكتوراه ( ) ماجستير ( )
- ماستر ( ) أخرى ( )
- 4-الوظيفة : أستاذ جامعي ( ) مسير مؤسسة ( )
- محاسب معتمد ( ) محافظ حسابات ( )
- 5-الخبرة: اقل من 5 سنوات ( ) من 5 الى 10 سنوات ( )
- من 10 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )
- 6-القطاع الذي تنتمي إليه : قطاع عام ( ) قطاع خاص ( )

## ثانياً - الإستبانة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الرقم	الفقرة
						المحور الأول : أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات
					1	لضمان تطبيق حوكمة المؤسسات يلزم توفر أساس تنظيمي فعال
					2	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين
					3	ضرورة توفر مبدأ معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين
					4	أهمية توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات
					5	إلزامية توفر مبدأ الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح
					6	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء الأخلاقية والمهنية والقانونية
						المحور الثاني : العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية
					1	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول(عرض القوائم المالية)
					2	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية
					3	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
					4	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن القوائم المالية وأسهمها وأوراقها المالية في السوق المالية
					5	يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي
					6	يضمن استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المالية
						المحور الثالث : دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية
					1	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة

					يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	2
					يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3
					يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق والاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	4
					إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية	5
					إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين	6